Netherlands Organisation for Scientific Research

Ministry of Foreign Affairs of the Netherlands

Knowledge Platform Security & Rule of Law

WANA Institute

إعادة تصور المقاربة الأمنية..لماذا الآن؟

معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا، سبتمبر ٢٠١٨

المعهد العربي لدراسات الأمن
Arab Institute for Security Studies

MERCY CORPS

أنتجت المادة في هذه الورقة من قبل بارق محادين. ودعمت الجمعية الهولندية للبحوث العلمية تمويل هذه الورقة، بتفويض من وزارة الخارجية الهولندية، وتطوير من قبل منصة معرفة الأمن وسيادة القانون. وهي تعكس آراء مؤلفها وليس بالضرورة وجهة نظر الجمعية الهولندية للبحوث العلمية.

شروط إعادة النشر:

لا يجوز إعادة نشر أي معلومات من هذه النشرة كليا أو جزئيا وبأي وسيلة دون موافقة معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا المسبقة.

للحصول على موافقة المعهد يرجى مراسلة قسم الاتصال على البريد الإلكتروني: info@wanainstitute.org.

نشرت بواسطة معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا، الجمعية العلمية الملكية، عمان – الأردن.

المؤلف: بارق محادين
تحرير: د. نيفين بندقجي
تصميم الغلاف: لين سانترمانس

جميع الحقوق محفوظة لمعهد غرب آسيا وشمال أفريقيا، الأردن. ٢٠١٨ ©

جدول المحتويات

مقدمة 2

1. إشكالية التعريفات 4
1.1 السياسات الأمنية التقليدية للدولة 4
1.2 الأمن الإنساني 5
1.3 الشباب 6

2. لماذا الشباب؟ 8

3.المقاربات الأمنية التقليدية لدول المنطقة 10
3.1 زيادة صلابة المقاربات الأمنية التقليدية في الإقليم؟ 10
3.2 التهميش 11
3.3 التطرف في السجون 13
3.4 التهديدات العابرة للحدود 15

4. إعادة تصور مفهوم الأمن 17
4.1 الشمولية 17
4.2 ضمان التنمية 18

5.استنتاجات 20

مقدمة

وفقاً لأحدث تقرير لمؤشر السلام العالمي لعام ٢٠١٨، يعيش العالم اليوم حقبة أقلَّ سلمية من أي وقت مضى في السنوات العشرة الماضية.[1] وأشارت نتائج مؤشر السلام العالمي لعام ٢٠١٨، الذي يغطي ٩٩.٧ بالمئة من سكان العالم الذين يعيشون في مئة وثلاثةٍ وستين دولةً مستقلةً، أنّ مستوى السلام العالمي قد انخفض بنسبة ٠.٢٧ بالمئة العام الماضي، وذلك الانخفاض هو للعام الرابع على التوالي.[2] تُعزى هذه النتائج إلى التوترات والصراعات العالمية المُعَلَّقة، وخصوصاً في منطقة غرب آسيا وشمال إفريقيا،[3] التي شهدت تدهوراً خطيراً في جميع ركائز السلام الإيجابي، وفق نفس التقرير. وبالتزامن مع ذلك، انغرس هذا التدهور الإقليمي في الأذهان مع تصاعد مستويات التشدد والتطرف العنيف **بين الشباب،**[4] وقد تمثلت آخر مظاهر هذا التطرف العنيف في ظهور تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش). وللتغلب على التشدد والتطرف العنيف، فيجب أن لا نعتمد فقط على اتباع استراتيجية عسكرية، وإنما يتعين علينا أن نخوض حرباً فكرية شاملة ضد من يحملون هذه الأفكار.

تؤدي هذه الإستحقاقات إلى إثارة تساؤل حتمي حول الأمن الإقليمي في منطقة غرب آسيا وشمال إفريقيا. وبصرف النظر عن الاختلافات السياقية الملحوظة بين دول المنطقة، فإنَّ تلك الدول قد نظرت تقليدياً إلى المسألة الأمنية من خلال **منظور السياسات الأمنية التي تركز على الدولة** بشكلٍ كبيرٍ. ويقتضي هذا المنظور إتباع فهم محدد للأمن يعزز من قدرة الدولة على حماية سيادتها الوطنية، وتعزيز قدرتها على الردع والدفاع، والإنفراد بممارسة السلطة على أراضيها.

رغم ذلك، يعدُّ التدهور في الأمن الإقليمي الذي نشهده اليوم وأثره المتناقض والتبعي على السلام والتنمية الإقليمية دليلاً واضحاً على أنَّ المقاربات الأمنية الحالية لم تكن فعالةً في تحقيق السلام الإقليمي وتوطيده حتى الآن. يقدم تقرير التنمية البشرية العربية لعام ٢٠١٦ دليلاً إضافياً على ذلك حيث أشار إلى الإنتفاضات العربية التي اندلعت عام ٢٠١١ لإثبات حقيقة أنَّ "توظيف نهج أمني خالص للاستجابة لمطالب التغيير دون معالجة الأسباب الجذرية للسخط يمكن أن يحقق الاستقرار المؤقت ويوقف الاحتجاجات، لكنه لا يقلل من احتمالات اندلاعها مرة أخرى بشكل أكثر عنفاً."[5] لذلك: تبرز الحاجة إلى تقديم مقاربة أمنية جديدة بشكلٍ واضحٍ.

وعليه، تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة العلاقة بين السلام والأمن الإقليميين، مع التركيز بشكلٍ خاص على الشباب. وتحاجج هذه الورقة أنَّه في ضوء عدم **تبني مقاربات أمنية إنسانية تضع الشباب في صميم اهتمامها، فإنَّ مواصلة تبني المقاربات الأمنية التقليدية المرتكزة على الدولة سيسهم في إثارة الغضب وسيؤدي إلى تعزيز انعدام الأمن والاستقرار على المستوى الإقليمي.** تُبْرِزُ هذه الورقة البحثية المؤلفة من خمسة أجزاء كيف أن التركيز الصارم على تبني وتطوير البرامج الأمنية التقليدية التي تركز على الدولة فقط قد جاء على حساب الأمن الإنساني المستدام، مما أدى في نهاية المطاف إلى تعزيز إنعدام السلام الإقليمي[6] في المنطقة وتعريض الشباب إلى المخاطر وإمكانية الاستضعاف بشكلٍ أكبر. **وبهذا، سيتناول الجزء الأول من الورقة بعض القضايا التعريفية حول سياسات الأمن التقليدي للدولة وسياسات الأمن الإنساني. سيجيب الجزء الثاني على تساؤل "لماذا نركز على الشباب؟" من خلال مناقشة الديموغرافية السكانية**

---

[1] معهد الاقتصاد والسلام، مؤشر السلام العالمي: قياس مستوى السلام في عالم معقد، حزيران/يونيو 2018، متاح على الرابط: https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Global-Peace-Index-2018-2.pdf

[2] نفس المرجع.

[3] وفق التقرير، تشمل دول غرب آسيا وشمال أفريقيا عشرين دولةً، وتشمل على وجه التحديد: ثمانية عشر دولة عربية بالإضافة إلى إيران وإسرائيل.

[4] ريتشارد باريت، ما بعد الخلافة: مقاتلين أجانب والتهديد الذي يمثله العائدون، مركز سوفان (تشرين الأول/أكتوبر 2017)، متاح على الرابط: http://thesoufancenter.org/wp-content/uploads/2017/11/Beyond-the-Caliphate-Foreign-Fighters-and-the-Threat-of-Returnees-TSC-Report-October-2017-v3.pdf وليزي ديردين، وثائق تنظيم الدولة المُسَرَّبة تكشف أنَّ أغلب المقاتلين هم شباب، ومتعلمون، ولديهم معرفة أساسية بالقانون الإسلامي، جريدة الإندبندت البريطانية (نيسان/أبريل، 2016)، متاح على الرابط: https://www.independent.co.uk/news/world/middle-east/isis-documents-leak-reveals-profile-of-average-militant-as-young-well-educated-but-with-only-basic-a6995111.html

[5] تقرير التنمية البشرية العربية لعام 2016 متاح على الرابط: http://www.arab-hdr.org/reports/2016/english/AHDR2016En.pd

[6] وضمن هذا السياق، يشير ذلك المصطلح إلى الانخفاض في مستوى السلام (استخدام قياسات لقياس مستوى السلام). يمكنك الإطلاع عليه من خلال الرابط: http://visionofhumanity.org/app/uploads/2017/09/Risk-Report_Web_Final.pdf

الإقليمية والعقد الاجتماعي الآخذ في التطور. سيبحث بعدها الجزء الثالث في قيود المقاربات الأمنية الحالية التي تركز على الدولة. سيعرض الجزء الرابع بديلاً يتمثل في مقاربات الأمن الإنساني، واضعا الشباب في صميم إهتمامه، بينما سيعرض الجزء الخامس الاستنتاجات.

1. إشكالية التعريفات

تنشأ مجموعة من المشاكل بشكلٍ حتمي عند محاولة تحديد وتقديم تعريف لمصطلحات جدلية ومستخدمة على نطاق واسع مثل الأمن والشباب. ويعزى ذلك إلى الاستخدام المتكرر والغامض لتلك المصطلحات في أوراق السياسات، وبين أوساط الأكاديميين، وفي وسائل الإعلام. وعليه، فإنَّ هذا الجزء مخصص لتحدي مجموعة من المفاهيم التقليدية للشباب والأمن قبل توضيح معانيها ضمن سياق هذه الورقة.

1.1 السياسات الأمنية التقليدية للدولة

كلاسيكياً، يشير **الأمن** إلى الحماية الأساسية من الأخطار أو التهديدات، وقد ارتبط الأمن التقليدي بحماية مصالح **الدولة وسيادتها**. وقد تم التوصل إلى توافق حول مفهوم "محور التركيز،"[7] أي محور تركيز النهج الأمني الذي يوجّه النقاشات حول المقاربات الأمنية المختلفة. باختصار، يشير محور التركيز إلى "الجدلية الأمنية التي تنشأ بين عناصر مقاربات الأمن التقليدي الذي يرتكز على الدولة وبين الأمن الإنساني الذي يرتكز على الإنسان."[8] بمعنى أخر، تُعتبر المقاربة الأمنية التي تتخذ من الدولة كمحور تركيزها مقاربة أمن تقليدية، بينما تلك التي تضع الفرد كمحور تركيزها بدلاً من الدولة مقاربة أمن إنساني. وعليه، لا يحدد نوع محور التركيز المقاربة الأمنية المتبعة فقط، بل طبيعة "التهديدات" التي يواجهها هذا المحور "ووسائل حمايته" أيضاً.[9]

فيما يتعلق بالأمن التقليدي للدولة، تجدر الإشارة هنا إلى أنه قلَّما تتم التفرقة بين إن كانت هذه المقاربة تنطوي على حماية الدولة من المعتدين، أو تغليب كفة مصالح سياستها الخارجية، أو ضمان انفرادها في ممارسة السلطة على أراضيها.[10] حيث تؤكد الأبحاث والأدبيات السابقة كيف أنَّ المقاربة الأمنية التقليدية التي تركز على الدولة تنطوي على استخدام الوسائل العسكرية لحماية مصالح الدولة الوطنية.[11] بعبارة أخرى، تتماهي السياسات الأمنية التقليدية في جوهرها مع الفهم والأُسس الويستفيليانية للدولة،[12] وعليه سمي هذا بالإطار الأمني التقليدي للدولة.

بيد أنَّه يمكن اعتبار هذا التصور للأمن قضيةً إشكالية على مستويين. أولاً، تقترح المقاربة الأمنية التقليدية إلى أنَّ أخطر التهديدات التي تواجهها الدول ترتبط بالعوامل *الخارجية كالغزو من دولة أخرى*. رغم أنَّه ليس هنالك أدلة كافية لدعم هذا الإقتراح في ظل الترابط والإشتباك بين القضايا والتحديات الأمنية التي يشهدها العالم اليوم. ومن الأمثلة على التأثير الكبير للتهديدات *الداخلية* أيضا هو ما أظهرته الحكومة القطرية من حساسية متزايدة تجاه *الانتقادات الداخلية* المتعلقة بمقاطعة بعض دول الخليج لها مؤخراً، حيث واجهت دولة قطر "أكبر تدهور في مستوى سلمية أي دولة لهذا العام حسب مؤشر السلام العالمي ٢٠١٨" نظراً للتدهور الحاصل في مقياس حدة *الصراعات الداخلية*.[13] لذلك، فإنَّ إضفاء الطابع الإشكالي على هذا التصور للمقاربة الأمنية هو أمرٌ مهمّ لتجنب التقليل من أهمية العوامل الداخلية.

---

[7] بولين كير، *الجدلية الناشئة بين النهج الأمني الذي يركز على الدولة والنهج الأمني الذي يركز على الإنسان*، دائرة العلاقات الدولية في الجامعة الوطنية الأسترالية، أيلول/سبتمبر 2003، جرى تصفحه في 17 حزيران/يونيو 2018. https://openresearch-repository.anu.edu.au/bitstream/1885/42112/2/03-2.pdf

[8] نفس المرجع.

[9] نفس المرجع.

[10] ستيفن ساكس، التعريف المتغير للأمن، متاح على الرابط: http://www.stevesachs.com/papers/paper_security.html

[11] على سبيل المثال، راجع بوزان بي "الأمن الإنساني: ما المقصود به وما الذي ينطوي عليه"، ورقة بحثية قُدِمَتْ في مؤتمر آسيا والمحيط الهادئ الرابع عشر، كوالالمبور، 3-7 حزيران يونيو 2000.

[12] فلادسلاف بي. ستروفيك، مؤسسة ويستفيليان للعلاقات الدولية الحديثة، السياسات العالمية والأمن العالمي، مراجعة مُفصلَّة (تشرين الثاني/نوفمبر، 2017) متاح على الرابط: https://orientalreview.org/2017/11/25/westphalian-foundations-modern-international-relations-global-politics-global-security/

[13] مؤشر السلام العالمي لعام 2018، https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Global-Peace-Index-2018-2.pdf، صفحة 21. لمزيد من المعلومات حول القطيعة الدبلوماسية، منظمة CRS Insight، الرقم IN10712، قطر والدول المجاورة لها: نزاعات وتأثيرات محتملة، تأليف كينيث كازمان وكريستوفر أم. بلانشارد، حزيران/يونيو 2017، متاح على الرابط: https://fas.org/sgp/crs/mideast/IN10712.pdf

ثانياً، يشير هذا التصور أيضاً إلى أنَّ التهديدات الأمنية تنشأ بشكل حصري عن –وبين– دولٍ لها حدودٌ وطنيةٌ جرى ترسيمها والإلتزام بها بوضوح، بيد أن حقيقة التهديدات الأمنية اليوم مغايرة تماماً لهذا التصور. حيث تأثر الاستقرار الإقليمي بشكلٍ كبير بالأخطار الناشئة عن الجهات الفاعلة من غير الدول التي تمارس العنف (Violent Non-State Actors VNSAs) والتي لا تعترف بالحدود ولا تحترمها. في الواقع، إنَّ تحدي النظام الدولي الحالي القائم على دول مرسومة الحدود وذات سيادة هو ما تسعى هذه الجماعات إلى تحقيقه حصراً عن طريق إعلان انتماءاتها في جميع أرجاء العالم، وعدم إعترافها بهذه الحدود الطبيعية. ولا يقتصر ذلك فقط على دول غرب آسيا وشمال إفريقيا، مثل: العراق، وسوريا، وليبيا، واليمن، ومصر، بل يتعداه ليصل إلى نيجيريا، وروسيا، وصولاً إلى أفغانستان ومروراً بجنوب شرق آسيا (الفلبين على وجه الخصوص).[14]

مؤخراً، ناقش الأمين العام لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية هذه القضية خلال المؤتمر الوزاري حول *مكافحة تمويل الإرهاب: الحرب الأخرى ضد داعش والقاعدة*، حيث ذكر بأنَّ: "ليس هناك أي شخصا بيننا محصن من تهديد الإرهاب... إنَّ هذه المشكلة ليست متعلقة بدولة فقيرة أو دولة غنية وليست مشكلةً أوروبيةً أو إفريقيةً فحسب. الإرهاب لا يعرف الحدود."[15]

1.2 الأمن الإنساني

أسهمت أوجه القصور المذكورة أعلاه في مقاربة الأمن التقليدي، الذي يضع الدولة في صميم تركيزه، في جعل مناقشة مقاربات الأمن الإنساني أمراً أكثر أهميةً وإلحاحاً. كمفهوم، نشأ وانتشر الحديث عن الأمن الإنساني بعد صدور تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤ من قِبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. حيث قدَّم التقرير المفهوم وذهب بالحديث إلى أنَّ "تصورنا لمفهوم الأمن [التقليدي] قد جرى تفسيره بشكل ضيق ولفترة طويلة جداً"[16] وذكر بأنَّه "جرى إغفال القلائق [المخاوف] المشروعة للأشخاص العاديين الذين يسعون إلى التمتع بحياتهم اليومية بأمان."[17] واستجابةً لهذه القلائق، جرى تطوير وتقديم تصور أشمل يتضمن سبع ركائز رئيسية للأمن: **الاقتصادي، والغذائي، والصحيّ، والبيئي، والشخصي، والسياسي، والمجتمعي.**[18]

مع ذلك، من المهم الإشارة إلى أنَّه رغم **عدم وجود توافق** حول تعريف محدد للأمن الإنساني، إلاَّ أن العلماء والممارسين الرائدين اتفقوا على خصائص عامة محددة للمفهوم. أولاً، **إنَّ وحدة التحليل هي الأشخاص**، بالمقارنة مع المقاربة الأمنية التي تركز على الوطن/الدولة أو أي مجموعة أو مؤسسة أخرى.[19] ثانياً، **يشمل** الأمن الإنساني، **ولكنَّه أوسع نطاقاً من، الحماية من العنف الجسدي.** الجوانب الأخرى المتصلة في المفهوم تشمل الحصول على السلع الأساسية الضرورية للمعيشة، مثل: الغذاء، والمياه، والرعاية الصحية، والملبس، والمأوى. إنَّ دعم هذه الجوانب يستند على فهمٍ بأنَّ الأعمدة المختلفة للأمن الإنساني تعزز بعضها البعض بشكل متبادل؛ إذا تطور أحد الجوانب، فإنه من الممكن أن تتطور الجوانب الأخرى أيضاً.

وعليه، يتعلق الأمن الإنساني بالمستوى الفردي الذي يراعي مجموعة من الأخطار التي تهدد حياة الإنسان ورفاهه. في منطقة غرب آسيا وشمال إفريقيا، تتعلق هذه التهديدات أحياناً بالقضايا السياقية الأوسع نطاقاً، وتشمل: عدم الاستقرار

---

[14] كارين ليغ وجاسون فرنش وجوفي خوان، الدولة الإسلامية والجماعات التابعة لها، صحيفة وول ستريت، متاح على الرابط: http://graphics.wsj.com/islamic-state-and-its-affiliates/، وكولين بي كلارك، إشهار اسم تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، شباط/فبراير 2018، متاح على الرابط: https://nationalinterest.org/feature/expanding-the-isis-brand-24550

https://medium.com/@OECD/terrorism-knows-no-borders-it-requires-a-global-response-7e17ad310ac8[15]

[16] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية (نيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد، 1994)، 22 جرى تصفحه من خلال الرابط: http://hdr.undp.org/sites/default/files/reports/255/hdr_1994_en_complete_nostats.pdf

[17] نفس المرجع.

[18] نفس المرجع.

[19] أمارتيا سين، "ولادة الحوار"، منشور في دليل روتليدج للأمن الإنساني، تحرير ماري مارتن وتايلر أوين (لندن ونيويورك: روتليدج، 2013)، 18.

الإقليمي، وقضايا الإرهاب، وعدم المساواة بين الشباب وبين المواطنين عموماً، والهجرة القسرية المحتملة نتيجة للتغير المناخي.[20]

على سبيل المثال، تهيمن تحديات مختلفة على النقاش حول موضوع الهجرة لوحده. حيث يُتوقع أن يرتفع مستوى سطح البحر من ١.٠١ إلى ١.٤٤ متر في مصر بحلول عام ٢٠٥٠، وسينتج عن ذلك فقدان من ١٥٪ إلى ١٩٪ من المساحات السطحية القابلة للعيش ويمكن أن تؤثر على ١٤٪ إلى ١٦٪ من إجمالي عدد السكان.[21] دون أن يُغفل ذكر أنَّ السنوات الخمس الماضية شهدت أحد أكبر أزمات التشرد القسري واللجوء في المنطقة أدّت إلى نزوح عشرة ملايين وثلاثمائة ألف سوري تقريباً من سوريا، حيث أنَّ هناك مليونين وتسعمائة ألف لاجئ سوري مسجل لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تركيا، وأكثر من مليون لاجئ سوري في لبنان، وستمئة وستين ألف لاجئ في الأردن،[22] ومئتين وواحد وأربعين ألف لاجئ سوري في كردستان العراق، ومئة واثنان وعشرين ألف لاجئ سوري في مصر.[23]

1.3 الشباب

تتباين تعريفات مصطلح **"الشباب"** وتفتقر إلى توافق عالمي. على سبيل المثال، يُعَرِّف الإتحاد الأوروبي الشباب بأنَّها فئة عمرية من خمسة عشر عاماً إلى أربعةٍ وعشرين عاماً **لغايات قياس معدل البطالة بين صفوف الشباب**.[24] استخدمت الأمم المتحدة لمدة طويلة نفس الفئة العمرية لمجموعة الشباب.[25] رغم ذلك، أشار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في قراره رقم ٢٢٥٠ حول الشباب والأمن والسلام أنَّ الشباب هم أشخاص تتراوح أعمارهم من ثمانية عشر عاماً إلى تسعةٍ وعشرين عاما.[26] وقد قدمت عدة هيئات تابعة للأمم المتحدة ومنظمات إقليمية تعريفات مختلفة للشباب، تم إدراج بعضها في الجدول ١.١ ليقدم لمحة موجزة حول بعض هذه التعريفات كما أشارت إليها وأقرت بها الأمانة العامة للأمم المتحدة.[27]

وتجدر الإشارة إلى أنَّ هذه الاختلافات أفضت إلى زيادة الزخم حول الإقرار بتنوع الجسد الشبابي اليوم على المستوى العالمي.[28] تبعاً لذلك، يجدر القول بأنَّ الشباب ليسوا مجموعة متجانسة، بل هم "هدف متحرك" غير متجانس يتسم

---

[20] لمزيد من المعلومات، راجع تقرير: منطقة في حالة حراك: تأملات من منطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا، معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا (نيسان/أبريل، 2018)، متاح على الرابط: http://wanainstitute.org/sites/default/files/publications/ARegionInMotion_EnglishOnline_HighRes_0.pdf

[21] الدكتور براغانيا باراميتا جينا، التغير المناخي والهجرة القسرية، مجلة المنظمة الدولية للبحث العلمي للعلوم الإنسانية والاجتماعية (حزيران/يونيو، 2018) متاح على الرابط: http://www.iosrjournals.org/iosr-jhss/papers/Vol.%2023%20Issue6/Version-2/E2306023543.pdf

[22] الأمم المتحدة، "اللاجئون" بدون تاريخ، www.un.org/en/sections/issues-depth/refugees/index.html

[23] روجر سابسفورد، وجيراسيموس تسوراباس، وباميلا أبوت، واندريا تيتي، الفساد، والثقة، والشمول، والتماسك الاجتماعي في شمال إفريقيا والشرق الأوسط، شركة سبرنغر الإعلامية (كانون الأول/ديسمبر 2017)، متاح على الرابط: https://link.springer.com/content/pdf/10.1007%2Fs11482-017-9578-8.pdf

[24] المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية (نيسان/أبريل 2018)، متاح على الرابط: http://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php/Youth_unemployment#Definition_of_unemployment_and_youth_unemployment_indicators

[25] تقرير الأمين العام المقدم إلى الجمعية العامة، رقم A/36/215، عام 1981

[26] قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2250، متاح على الرابط: http://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=S/RES/2250(2015)&referer=/english/&Lang=E

[27] صحيفة وقائع للأمم المتحدة، متاح على الرابط: http://www.un.org/esa/socdev/documents/youth/fact-sheets/youth-definition.pdf

[28] للمزيد من المعلومات، راجع الدراسة العالمية حول التقدم المحرز بشأن الشباب والسلام والأمن، جرى تصفحها من: https://www.youth4peace.info/system/files/2018-03/Progress%20Study%20on%20Youth%2C%20Peace%20%26%20Security_A-72-761_S-2018-86_ENGLISH_0.pdf. راجع التقارير والتحليلات المختلفة حول الاتجاهات الشبابية في موقع الجمعية العالمية للشباب، يمكن تصفحه من الرابط: http://www.way.org.my/reports، والاستراتيجية الأوروبية الحديثة حول الشباب، يمكن تصفحها من الرابط: https://www.youthforum.org/eu-youth-strategy-promising-plan-europes-youth، وأصداء بيرسلون-مارستيلر - استطلاع لرأي الشباب العربي، يمكن تصفحها من الرابط: http://arabyouthsurvey.com/index.html

بالتقاطع مع وجود فروقات جندرية واسعة بين الجنسين،[29] الأمر الذي يبرز الحاجة إلى وضع تعريفات مرتبطة بالسياق للشباب.

الجدول ١.١: تعريفات مصطلح "الشباب"		
الهيئة	الفئة العمرية	المرجع
الأمانة العامة للأمم المتحدة/منظمة الأمم المتحدة للتربية والتعليم والثقافة/منظمة العمل الدولية	الشباب: الفئة العمرية من ١٥ عاماً إلى ٢٤ عاماً	صكوك ووثائق الأمم المتحدة
برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (صندوق الشباب)	الشباب: الفئة العمرية من ١٥ عاماً إلى ٣٢ عاماً	جدول أعمال القرن الحادي والعشرين
منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) /منظمة الصحة العالمية/ صندوق الأمم المتحدة للسكان	المراهقين: الفئة العمرية من ١٠ أعوام إلى ١٩ عاماً الشبان: الفئة العمرية من ١٠ أعوام إلى ٢٤ عاماً مرحلة الشباب: الفئة العمرية من ١٥ عاماً إلى ٢٤ عاماً	صندوق الأمم المتحدة للسكان
اليونيسيف/اتفاقية حقوق الطفل	يبقى الشخصُ طفلاً حتى بلوغه ثمانية عشر عاماً	اليونسيف
ميثاق الشباب الإفريقي	مرحلة الشباب: الفئة العمرية من ١٥ عاماً إلى ٣٢ عاماً	الإتحاد الإفريقي، ٢٠٠٦

المصدر: صحيفة وقائع للأمم المتحدة، متاح على الرابط:
http://www.un.org/esa/socdev/documents/youth/fact-sheets/youth-definition.pdf

[29] راجع دليل وتقرير تنمية الشباب العالمية، متاح على الرابط:
http://cmydiprod.uksouth.cloudapp.azure.com/sites/default/files/2016-10/2016%20Global%20Youth%20Development%20Index%20and%20Report.pdf

2. لماذا الشباب؟

نظراً للتركيبة السكانية والديموغرافية للمنطقة، فإنَّ الحاجة لمقاربةٍ أمنية تركز على الإنسان والشباب بصورة أكبر تستند على أسباب قوية. يقدر مركز أبحاث YouthPolicy.org أنَّ الشباب هم الشريحة الأسرع نمواً في المنطقة العربية، مشيراً إلى أنَّ "٦٠٪ تقريباً من سكان المنطقة العربية هم تحت عمر الخامسة والعشرين، مما يجعلها أكثر المناطق اكتظاظاً في العالم من حيث أعداد الشباب، ويبلغ متوسط أعمار سكانها ٢٢ عاماً بالمقارنة مع المتوسط العالمي البالغ ٢٨ عاماً."[30] وبالنسبة لحكومات المنطقة، فإنَّ رؤيتهم تنظر إلى هذه الأرقام **كمصدر للقلق** لأنَّه إذا لم يتم ضبط إيقاع هذا الجسد الشبابي، فسيتكون لديهم [أي لدى الشباب] الحافز مرةً أخرى للمطالبة بالإصلاح السياسي والاجتماعي.[31] في هذا الصدد، تستند الحاجة إلى مقاربة تفاضل الأمن الإنساني بدلاً من التقليدي على القوة المحتملة والطاقة الكامنة التي يتمتع بها الشباب في المنطقة. ينبغي اغتنام هذه **الفرصة** وتوجيهها نحو تحقيق إسهامات إيجابية بدلاً من اعتبار الشباب كتحدي أمني يجب التعامل معه.

في الواقع، يتوقَ الشباب العرب إلى ممارسة تأثير أكبر في الفضاء العام. كما يعترض الشباب على الصفقات السلطوية التي عقدتها السلطات التي حكمت المنطقة لمدة طويلة، إذ جرى بمقتضى هذه الصفقات "استبدال الحريات السياسية بالحقوق الاجتماعية-الاقتصادية."[32] رغم ذلك، في حال وضع تنامي قوة الشباب في عين الاعتبار، يبدو جليا بأنَّ مواصلة اتباع المقاربة الأمنية التقليدية التي ترتكز على الدولة في المنطقة ستفرز دولاً مخلة بوظائفها الأساسية ومفككة. حيث أنَّ هذا النموذج من الحوكمة الضعيفة المتسمة "بالصفقات التوافقية الذي تتنافس فيه الولاءات الوطنية مع الولاءات دون الوطنية والولاءات العابرة للحدود الوطنية"[33] لا يوفر أي فرصة لتعزيز طاقات الشباب بصورةٍ إيجابيةٍ. بل في الواقع وعلى النقيض، يسهم هذا الخلل في الحوكمة وضعفها في زيادة حدة الغضب والإحباط.

إلى الآن، أدت النماذج الأمنية الحالية إلى زيادة مشاعر التشاؤم بين صفوف الشباب العربي. بعد أكثر من عشر سنوات من اندلاع الاضطرابات الإقليمية، يشعر أغلبية الشباب أنَّ العالم العربي اليوم يسير في الاتجاه الخاطئ.[34] بالإضافة إلى ذلك، إنَّ نسب البطالة بين الشباب العربي هي الأعلى في العالم،[35] مما يجعل الوضع أكثر حرجاً ويبرز الحاجة إلى التحول إلى مقاربة أمنية أكثر شمولية قوامها الإنسان. وفي الجانب الإيجابي، يواصل الشباب أيضا نشاطاتهم وحراكاتهم التي تتحدى الهياكل البنيوية القائمة والتي تسهم في تقييد قدراتهم. ليُصبح السؤال إذن: كم يمكن للمقاربات الأمنية التقليدية القائمة أن تستمر في محاولة حفاظها على الوضع الراهن، وإلى أين ستقود المنطقة؟

إن إجراء نظرة سريعة على العقد الاجتماعي الناشىء في المنطقة يطلعنا على جزء من الإجابة.[36] من الناحية التاريخية، ضَمِن العقد الاجتماعي السائد الذي تشكَّل بعد الحرب العالمية الثانية حتى بداية سبيعنيات وثمانينيات القرن العشرين نموذج من الرفاه الاجتماعي الذي قدمته الأنظمة السياسية القائمة آنذاك، وصاحب تطور هذا العقد تحول المجتمعات الزراعية في المنطقة إلى مجتمعات صناعية. كانت الدرجة الجامعية ضمانة لإيجاد وظيفة آمنة في القطاع العام.

---

[30] حقائق حول الشباب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، متاح على الرابط: http://www.youthpolicy.org/mappings/regionalyouthscenes/mena/facts/

[31] تشارلز دبليو ديون، حقوق الإنسان، والديمقراطية، والشرق الأوسط المتغير: تقرير حالة، المركز العربي واشنطن دي سي (حزيران يونيو)، متاح على الرابط: http://arabcenterdc.org/policy_analyses/human-rights-democracy-and-the-changing-middle-east-a-status-report/

[32] الأستاذ الدكتور باسل فوزي صلوخ، *صفقة كبرى جديدة للشرق الأوسط، البحث عن نظام دستوري جيوسياسي جديد*، مؤسسة ذي سنتشري (شباط فبراير، 2018)، متاح على الرابط: https://tcf.org/content/report/new-grand-bargain-middle-east/?agreed=1

[33] نفس المرجع.

[34] أداة MEED للاستخبارات التجارية، الشباب العربي الذين يشعرون بعدم الرضا يتحدثون بصوتٍ عالٍ، (حزيران/يونيو 2018)، متاح على الرابط: https://www.meed.com/dissatisfied-arab-youth-speak-out/

[35] جيمس رينل، "هجرة العقول العربية تتسارع بعد الربيع العربي: الأمم المتحدة، موقع ميدل إيست آي، 8 أيار/مايو 2015، جرى تصفحه في حزيران/يونيو 2018، http://www.middleeasteye.net/news/un-arab-brain-drain-accelerates-after-arab-spring-1752815577

[36] بارق محادين، ما هو العقد الاجتماعي الذي يرغب به الشباب العربي؟، معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا (كانون الأول/ديسمبر،2017)، متاح على الرابط: http://wanainstitute.org/en/blog/what-social-contract-do-arab-youth-want

واعتبرت الحكومات جزءاً من الحل للمشاكل الاجتماعية-الاقتصادية، عدا عن احتكارها للمعلومات ووسائل الاتصال آنذاك.

أما في عام ٢٠١١، فقد كان الوضع مختلف. لم يكن الشباب العربي في عام ٢٠١١ أكثر تعليماً فقط، وإنما بإمكانهم تصفح الإنترنت والتواصل مع العالم الخارجي والتفاعل معه بدرجة غير مسبوقة عند مقارنتهم بالأجيال السابقة. فعلى سبيل المثال، زاد عدد مستخدمي الإنترنت في المنطقة بنسبة ٢٥٠٠٪ خلال السنوات العشرة الماضية فقط.[37] كما يتجه شباب المنطقة بشكلٍ كبيرٍ نحو تأسيس مشاريعهم الخاصة بعيداً عن القطاع العام. تأكيداً على ذلك، أشار المنتدى الاقتصادي العالمي بأنَّ المنطقة لا تحتوي فقط على رياديي الأعمال الأكثر شباباً في العالم، بمتوسط أعمار بلغ ستة وعشرين عاماً، ولكنَّهم يعملون بجد وعدد ساعاتٍ أعلى من المعدل العالمي لرواد الأعمال (بمقدار ١٢.٥ ساعة، مقارنة بالمعدل العالمي الذي يقف عند ١٠ ساعات) من جيل هذه الألفية.[38] إن هذه الأرقام ليست مجرد إحصائيات، وإنما فرص غير مستغلة.

على ذات القدر من الأهمية، يبدو أنَّ أحد أشكال تطور العقد الاجتماعي يكمن في تحديه لإحساس الحرمان النسبي الذي يشعر به كثير من الأشخاص في المنطقة. فقبل إندلاع الانتفاضات العربية في ٢٠١١، وفي الوقت الذي ساهمت فيه المظالم الاجتماعية-الاقتصادية التي يواجهها الشباب في تعميق تجارب عدم المساواة والحرمان الاجتماعيين التي تتسبب بها الحكومات، إلاَّ أنَّ مستوى التعليم، والحركات المدنية، وإتساع سلطة وسائل التواصل الاجتماعي والإنترنت كانوا ايضاً في تزايد.[39] حيث أدَّت هذه العوامل المركبة إلى تفاقم شعور الفرد بالحرمان النسبي، وبالتالي كان الصدام الذي أفضى إلى حالة انعدام الاستقرار المشهودة اليوم هو نتيجة طبيعية. وعليه، فإنَّ إخفاق الأنظمة السياسية القائمة التي اعتمدت على المقاربات الأمنية التقليدية للدولة من أجل معالجة الفجوة بين التوقعات المتطردة الزيادة التي لم تتحقق من جهة، والواقع الذي يزداد قسوةً على الأرض من جهة أخرى، أدى إلى زيادة العنف السياسي وشكلَّ دليلاً واضحاً على فشل العقد الاجتماعي.[40]

والأهم، أنَّه لم يعد جيل المواطنين العرب الشباب يطالبون بالتغيير والإصلاح من حكوماتهم. في الواقع، أصبحت الحكومات تعتبر جزءاً من المشكلة ولم تعد جزءاً من الحل. وبذلك، لا مبالغة على الإطلاق في الدعوة إلى وضع الشباب في صميم مقاربات الأمن الإنساني، حيث أنَّ في ذلك ضرورة ملحة لاستغلال المكاسب التاريخية التي يقدمونها اليوم للعالم العربي.

---

[37] انفوغراف موقع عرب نت، متاح على الرابط: http://news.arabnet.me/mena-internet-statistics-nutshell-infographic/

[38] شايمي سمير، *رياديين ومبدعين ومتشككين*. الحقيقة بشأن جيل الألفية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، المنتدى الاقتصادي العالمي (آب/أغسطس 2017)، متاح على الرابط: https://www.weforum.org/agenda/2017/08/everything-you-need-to-know-about-mena-millennials/

[39] الدكتور صدف فاروق، وسيقا البخاري والدكتور منصور أحمد، الربيع العربي ونظرية الحرمان النسبي، المجلة الدولية للأعمال والعلوم الاجتماعية، المجلد 8، رقم 1 (كانون الثاني يناير 2017)، متاح على الرابط: https://ijbssnet.com/journals/Vol_8_No_1_January_2017/13.pdf

[40] نفس المرجع.

3. المقاربات الأمنية التقليدية لدول المنطقة

قد يكون أقسى انتقاد يوجه للمقاربات الأمنية الحالية المرتكزة على الدولة في المنطقة هو أنَّها لم تتمكن من الإعتراف بالأبعاد المعيارية للأمن الإنساني، ولا بطبيعة التهديدات الأمنية الناشئة التي لا تعترف بالحدود المادية للدول. وبالتالي، سيستعرض هذا الجزء أوجه القصور في مقاربات الأمن التقليدية عن طريق: (١) توضيح سبب اعتبار مقاربات الأمن التي تركز الدولة بأنَّها غير شاملة. (٢) إبراز عجزها في التعامل مع التهديدات التي لا تعترف بالحدود، مثل التهديدات الناشئة عن التطرّف العنيف، أو الهجرة، أو التغير المناخي. **ويُعد التطرّف في السجون أحد الأمثلة على ما سبق. وبالتزامن مع ذلك، فإنّ انتشار الجهات الفاعلة من غير الدول التي تمارس العنف، مثل: قراصنة الحاسوب والتحديات الأمنية الإلكترونية، أفضى إلى اعتبار سياسات الأمن التي تركز على الدولة حصرياً بأنَّها مقاربة قد عفا عليها الزمن في التعامل مع التحديات الأمنية التي تزداد تعقيداً في الوقت الحاضر.**

3.1 زيادة صلابة المقاربات الأمنية التقليدية في الإقليم؟

أصبحت المقاربات الأمنية التقليدية المرتكزة حول الدولة أكثر صرامة في ظل موجة الانتفاضات العربية المشهورة التي اندلعت في المنطقة عام ٢٠١١، والتي أثّرت سلباً على مستويات الثقة والتسامح. يعرض نيلز سبيرنجز عدداً من التغييرات عند قياس تأثير الاحتجاجات عن طريق مزامنة أكثر من ٤٠ دراسة أجرتها شبكة الباروميتر العربي ومركز وورلد فاليوز للدراسات الاستقصائية على كلٍ من الجزائر، ومصر، والعراق، والأردن، ولبنان، والمغرب، وفلسطين، وتونس، واليمن، قبل وبعد إندلاع الاحتجاجات.

تتعلق أحد هذه التغييرات بالثقة السياسية-المؤسسية الإقليمية. تُظهر الدراسة أنّ مستوى الثقة السياسية-المؤسسية انخفض عقب اندلاع الاحتجاجات في الدول التي مرّت بعملية إصلاح ديمقراطي أو تغيير نظام الحكم.[41] تتمثل الملاحظة الرئيسية للدراسة في أنَّ الإنخفاض الملحوظ وطويل الأجل الذي صاحب مستوى الثقة السياسية-المؤسسية يبدو أنَّه قد ساهم في اندلاع الانتفاضات في المقام الأول. ومع ذلك، أثرَّ فقر السلوك الديمقراطي الذي تبع الاحتجاجات سلباً على المكاسب قصيرة المدة التي كانت قد تحققت على مستوى الثقة السياسية-المؤسسية.

جرى الاستشهاد بمصر كمثال على دولة مارست سلوك غير ديمقراطي. بُعيد الإطاحة بالرئيس المصري محمد حسني مبارك، كانت مستويات الثقة أعلى بكثير من مستويات الثقة في عام ٢٠٠٨، وهو العام التي جرى فيه تنفيذ الاستبيان السابق.[42] ومع ذلك، انخفضت مستويات الثقة بحدة بعد تدخل الجيش المصري عام ٢٠١٣. وفي الوقت الذي اعتبر فيه بعض الأشخاص بأنَّ تدخل الجيش المصري في مسار الاحتجاجات هو الحل المناسب بالفعل لمنع اندلاع حرب أهلية عنيفة بعد المظاهرات التي استمرت في الشوارع بدون إنقطاع،[43] إلاَّ أنَّ الحقيقة تفيد بأنَّ القضايا الاجتماعية والاقتصادية كانت ما تزال عالقةً، وهذا لم يضمن أو يحقق مزيداً من الاستقرار.

وبالمثل، إنَّ ارتفاع مستويات الثقة السياسية-المؤسسية التي تحققت بعد الثورة التونسية لم يثبت بأنّها دائمة، رغم استقرار المسار الديمقراطي الذي اشتهرت به تونس فيما بعد الثورة. يُعزى انخفاض مستويات الثقة إلى القضايا الاجتماعية-الاقتصادية التي ما تزال عالقة، والتي كانت سبباً أساسياً ساهم في اندلاع الثورة التونسية. وبالمثل، لم تساعد الإصلاحات الديمقراطية المحدودة التي نفذتها مملكتا المغرب والأردن، والتي أسهمت في إيقاف انخفاض الثقة الحاد بشكلٍ طفيف في البداية، إلا أنَّ توقف الإنخفاض لم يمنع حدوث إنخفاض أكثر حدة في مستوى الثقة بعد مرور عدة سنوات على تنفيذ تلك الإصلاحات. فإنخفاض مستويات الثقة السياسية-المؤسسية بعد سنوات من الشروع في الإصلاح عقب الإنتفاضات العربية مؤشر على تأثير المقاربات الأمنية التقليدية. كذلك، فقد شهد اليمن ارتفاعاً طفيفاً في الثقة بعد تنازل الرئيس السابق علي عبد الله صالح عن السلطة وتوقيعه على خطة انتقالية في ٢٠١٢. ولكنّ انخفاض مستويات الثقة بعد انهيار الدولة

[41] نيلز سبيرنجز، الثقة والتسامح في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: وجهة نظر مقارنة حول تأثير ثورات الربيع العربي، والسياسة والإدارة، متاح على الرابط: https://www.cogitatiopress.com/politicsandgovernance/article/view/750/750

[42] نفس المرجع.

[43] كايسي فريدمان، ودومينيك كـ. آلبينو، ويانير باريام، الاستقرار السياسي وتدخّل الجيش في مصر، معهد نيو انجلند للأنظمة المعقدة (تموز/يوليو، 2013)، متاح على الرابط: http://www.necsi.edu/research/social/egypt/egypt.pdf

ودخولها في حرب أهلية يدعم نفس الاستنتاج.[44] وعليه، تُضيف الدراسة، أنَّ هذه الأمثلة توضح "بطلان إدعاء تعزيز الثقة بإرساء الديمقراطية" التي شهدتها تلك الدول مؤقتاً بعد اندلاع إنتفاضات الشارع العربي.[45]

أيضاً، يُوضح ذلك أنَّ المقاربات الأمنية التقليدية المرتكزة حول الدولة انعكست سلباً على مستويات المشاركة والثقة السياسية. بصرف النظر عمّا إذا كانت هذه المقاربات قد اتّخذت شكل سياسة أمنية صارمة تركز على الدولة، مثل تدخّل الجيش في حالة مصر، أو شكل مقاربات وبرامج أمن إنساني ضعيفة مثل المظالم الاجتماعية-الاقتصادية التي لم تُحل في تونس، أو تقديم إصلاحات سياسية شكلية كما في حالة الأردن والمغرب، وصولاً إلى انتهاكات حقوق الإنسان التي لم يتم معالجتها في اليمن. وبذات القدر من الأهمية، عكس انخفاض مستوى الثقة الاجتماعية في الدول التي شهدت تحول ديمقراطي، مثل: مصر وتونس نمط الثقة السياسية-المؤسسية الذي يشير إلى أثر تسربي (أي يتسرب من بلد لآخر دون إعتراف بالجغرافيا).[46] يشهد ذلك على كيفية أن المقاربات التقليدية للأمن، المرتكزة على الدولة، غير قادرة فعليا على الهروب من التغير الاجتماعي العابر للحدود الطبيعية والمرسومة.

3.2 التهميش

وصفت مجموعة كبيرة من الأبحاث والأدبيات السابقة التهميش بأنّه القوة الدافعة لانعدام الأمن في المنطقة.[47] كما وصفت أحدى الأوراق البحثية لمجموعة أوكسفورد للأبحاث التهميش بـ "مقاربة/منهج التحكّم"، فإن المقاربة الأمنية الحالية التي تعتمدها أغلب الحكومات من أجل "التحكّم" بحالة "انعدام الأمن" تعتمد بشكل كبير على استخدام القوة العسكرية أو الاحتواء العسكري، وبالتالي فهي مقاربة "تحارب الأعراض" بدلاً من "معالجة المرض".[48] يظهر هذا التهميش في المنطقة عبر عدة مستويات: سياسياً، واقتصادياً، واجتماعياً، وغيرها، وتسهم جميع هذه الأشكال في تأجيج أزمات مزمنة تتسم بالظلم الاجتماعي واستمرار حالة عدم المساواة.[49] باختصار، يُشير التهميش إلى البيئة المُقيدة التي يشعر الفرد بأنَّه موجود بها، حيث أنَّ فرص العمل، وسيادة القانون، والمشاركة السياسية، والتمكين الاقتصادي، والحرية الدينية/الطائفية، والمشاركة المدنية الرسمية، قليلة أو غير موجودة. هذا ويُعد التهميش عاملاً مهماً حيث أنّه يدفع الفرد نحو الانسحاب من العملية السياسية الرسمية، ويُنمّي لديه/ا إحساس اللامبالاة، وعدم الثقة بالمؤسسات القائمة أيضاً.

في هذا السياق، درس آدم هانية بعض الاتجاهات الكمية والنوعية السائدة لانعدام المساواة في العالم العربي واستكشف علاقتها بالديناميات السياسية المعاصرة. تشمل بعض الاتجاهات السائدة الرئيسية التي حددها: صعوبة الحصول على وظيفة رسمية، وعدم الحصول على الخدمات الحكومية والدعم الحكومي على قدم المساواة، والتوزيع غير العادل

---

[44] ماريكي ترانسفيلد، كانت عملية انتقال اليمن للاستقرار السياسي مصيرها الفشل. هذه هي الأسباب، صحيفة الواشنطن بوست، تشرين الأول/أكتوبر 2015، متاح على الرابط: https://www.washingtonpost.com/news/monkey-cage/wp/2015/10/27/yemens-transition-process-was-doomed-to-fail-even-before-the-houthi-takeover/?utm_term=.24b62d386484

[45] نفس المرجع.

[46] نفس المرجع.

[47] هانا بروك، تهميش عالم الأغلبية، وعوامل انعدام الأمن، والجنوب العالمي، مجموعة أوكسفورد للأبحاث (شباط/فبراير، 2011)، متوفر على: https://www.files.ethz.ch/isn/138984/Marginalisation%20and%20Insecurity%20in%20the%20Global%20South,%202012.pdf وموجز السياسة الأوربية حول الشباب، آذار/مارس 2017، متاح على الرابط: http://www.iai.it/sites/default/files/p2y_pb_3.pdf

[48] هانا بروك، تهميش عالم الأغلبية، وعوامل انعدام الأمن، والجنوب العالمي، مجموعة أوكسفورد للأبحاث (شباط/فبراير، 2011)، متوفر على: https://www.files.ethz.ch/isn/138984/Marginalisation%20and%20Insecurity%20in%20the%20Global%20South,%202012.pdf

[49] فعلى سبيل المثال، تُقسِّم إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية العدالة الاجتماعية إلى غايات أو بضائع مختلفة مرغوبة اجتماعياً: مثل التوزيع العادل للبضائع، والفرص والحقوق، والدخل، والموجودات، وفرص العمل، والوصول إلى المعرفة، والخدمات الصحية، والضمان الاجتماعي، ودعم توفير بيئة آمنة، والمشاركة المدنية والسياسية. لمزيد من المعلومات، اراجع منشور إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية: العدالة الاجتماعية في عالم مفتوح: دور الأمم المتحدة (نيويورك: الأمم المتحدة، 2006)، الصفحات 15-16، جرى تصفحه في حزيران/يونيو، 2018، http://www.un.org/esa/socdev/documents/ifsd/SocialJustice.pdf.

لمكاسب النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى الفجوة الآخذة في الاتساع في السلطة والثروة داخل دول المنطقة وفيما بينها.[50] يعزو البحث ذاته هذه الاتجاهات السائدة إلى عدد من الأسباب، تشمل ارتفاع مستويات العنف والنزاع، والاحتلال العسكري، والأنظمة السياسية المستبدة وغير الممثلة،[51] وجميعها مظاهر لسياسات الأمن التقليدية المرتكزة على الدولة بشكل أكثر صلابة.

وعليه، فإنّ التهميش المستمر نتج عن سياسات الأمن التقليدية التي تضر بجهود بناء السلام في المنطقة. تحت عنوان، *التخلّص من التهميش الثلاثي للشباب؟ رسم الآفاق المستقبلية لإدماج الشباب في دول البحر الأبيض المتوسط العربية*، حذّر تقرير لمشروع صحوة من هذا التهميش وهذا "الشكل من العنف الطبقي" الذي يُولّده، حيث أنّه "يُصوّر أعداد كبيرة من الشباب محدودي الدخل أو العاطلين عن العمل بأنَّهم يشكلون تهديدات محتملة على أمن دولهم وأمن أوروبا (مثل الإرهابيين، أو المهاجرين، أو اللاجئين)."[52] يُعد هذا مهماً حيث أنّه مرتبط بالنقطة السابقة المتعلقة بضرورة وضع سياسات شاملة طويلة الأجل. إنّ قضايا الأمن العالمي الأكثر إلحاحاً في هذا العصر ناتجة عن مظالم اجتماعية اقتصادية/اجتماعية-سياسية حقيقية، حيث أنَّ معالجة هذه المظالم بطريقة منظمة تحفظ للأفراد كرامتهم هو أمر مهم لاستغلال عوائد السلام التي تُقدّمها الامكانيات المكبوحة/المهدرة للفئات المهمشة حاليا.

ومن هذا المنطلق، تصل الدراسة المرحلية المتعلقة بالشباب والأمن والسلام، والتي دعى إليها قرار مجلس الأمن ٢٢٥٠ ولكن تم تنفيذها وإعدادها بشكل مستقل،[53] إلى حد وصف سياسات اللامساواة والإقصاء هذه بالعوامل "البنيوية"[54] التي تُساهم في فقر الشباب وعجزهم. وتوثّق الدراسة بالإضافة إلى ذلك أدلة تظهر بأنَّ عدداً كبيراً من الحكومات في المجتمعات ذات الأعداد الكبيرة من الشباب تغفل تباينات القوة حينما تعزز الاستجابات والمقاربات الحكومية التي تميل نحو اتخاذ إجراءات أكثر قمعية تجاه الشباب.[55] ومع ذلك، فإنّ مثل تلك المحاولات الهادفة إلى معالجة هذه القضايا الهيكلية باستخدام إجراءات قمعية استباقية، خارج الإطار الأمني الإنساني الأكثر شمولاً، لا تقلل من حدة مخاطر الصراع وانعدام الاستقرار. كما أنَّ تأثيراتها سطحية فقط، لأنّ هذا النهج يتيح للأفراد أنَّ إمكانية تحديد تهديداتهم وأولوياتهم الأمنية، فهذه المقاربة لا تتعلق فقط بالقلق المحيط بطفرات الشباب والمسائل الديمغرافية فحسب.

وما يفوق ذلك خطراً أنّ الهوس الأمني الناشئ عن مقاربات الأمن التقليدية المرتكزة على الدولة ساهم كذلك في خلق سردية وصورة نمطية يعتبران الشباب بأنَّهم جهات فاعلة سلبية، وضحايا للنزاعات المسلحة، و"تهديدات أمنية"، و"عبئاً" يجب التعامل معه. فكما ورد في الدراسة المرحلية آنفة الذكر: "وفي عالم يزاد ترابطا وتهيمن عليه الشواغل الأمنية المستشرية، تكون القوالب النمطية التي تربط الشباب بالعنف واسعة الانتشار ومُعدية."[56] وعلى سبيل المثال أيضاً، فإنّ وجهات النظر المتعلقة بطريقة تبنّي قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ٢٢٥٠ تخبرنا الكثير عن حالة الذعر

---

[50] آدم هنية، أوجه اللامساواة في المنطقة العربية، مقالة منشورة في التقرير العالمي للعلوم الاجتماعية 2016، منظمة اليونسكو والمجلس الدولي للعلوم الاجتماعية (2016)، متوفر على: http://unesdoc.unesco.org/images/0024/002459/245947e.pdf

[51] نفس المرجع.

[52] كريم مايتشي، وهنري أونوديرا، وبرونو ليفورت، وصوفيا لاين، ومارتا ميليلا، القضاء على التهميش الثلاثي للشباب؟ رسم الآفاق المستقبلية لإدماج الشباب في دول البحر الأبيض المتوسط العربية، تقرير سياسة مشروع صحوة (كانون الثاني/يناير، 2017) متاح للتحميل على الرابط: http://sahwa.eu/content/download/1538/11517/file/SAHWA_Policy_Report_FYRN_Future_Prospects_FinalVersion.pdf

[53] عيّن الأمين العام للأمم المتحدة في آب/أغسطس 2016 السيد جرايمي سمبسون مؤلفاً رئيسياً مستقلاً لتطوير الدراسة المرحلية، كما عيّن فريق استشاري من الخبراء، يشمل 21 عالماً وممارساً وقائداً من قادة الشباب. شارك كل من صندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب دعم بناء السلام في تقديم وظائف الأمانة لإعداد الدراسة، بتعاون وثيق مع مكتب المبعوث المعني بالشباب. أشرف على إعداد الدراسة **لجنة توجيهية** مكوّنة من أربعة وثلاثين شريكاً من منظومة الأمم المتحدة، والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات الحكومية الدولية، والمؤسسات، الخ. أُجريت الدراسة بدعم من منظومة الأمم المتحدة وشركائها، ولكنها دراسة مستقلة توضّح دور الإيجابي الذي يؤديه الشباب في إدامة السلام واقتراح توصيات محددة للمجتمعات المعنية بالسلام والأمن للعمل مع الشباب بطرق جديدة.

[54] دراسة مرحلية، يُمكن تصفحها من خلال الرابط: https://www.youth4peace.info/system/files/2018-03/Progress%20Study%20on%20Youth%2C%20Peace%20%26%20Security_A-72-761_S-2018-86_ENGLISH_0.pdf

[55] نفس المرجع، اقتباس من مقالة راجنهيلد نورداس وكريستيان دافنبورت: "حاربوا الشباب: التضخم الشبابي والقمع الذي تُمارسه الدولة"، المجلة الأمريكية للعلوم السياسية، المجلد رقم 57، العدد 4، (تشرين الأول/أكتوبر، 2013)، الصفحات من 926 إلى 940.

[56] دراسة مرحلية، يُمكن تصفحها من خلال الرابط: https://www.youth4peace.info/system/files/2018-03/Progress%20Study%20on%20Youth%2C%20Peace%20%26%20Security_A-72-761_S-2018-86_ENGLISH_0.pdf

السياساتي الطامح نظرياً في الوصول إلى سياسات داعمة للحوار المتعلّق بالأجندة الشبابية. يشمل ذلك **تطوير** إطار سياسة عامة لمساهمات الشباب الإيجابية، **وإقناع** المجلس بأنّ مسألة الشباب هي مسألة متعلقة بحفظ السلام والأمن العالميين في المقام الأول، والحاجة إلى التفاوض بشأن القضايا التعريفية، واللغة، والآليات المقترحة للمتابعة.[57] وبالمقابل، فإنّ هذا يؤدّي إلى تهميش الشباب وغيرهم من الفئات الاجتماعية بشكل أكبر، لأنّه لايعترف بمساهماتهم الإيجابية، سواء كان ذلك فيما يتعلّق بإقتحامهم عالم مجال ريادة الأعمال،[58] أو مساهمتهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة،[59] أو في جهودهم المضنية والرامية نحو بناء السلام في المنطقة.[60] لا ينبغي أن يكون وضع مقاربات أمنية إنسانية شمولية للسياسات العامة أمراً اختيارياً للدول الأعضاء؛ بل أمراً مسلّماً به.

3.3 التطرف في السجون

يُظهر هذا التصور نفسه من خلال جزئية السياسات الأمنية التقليدية المتعلقة في الترتيبات الإقليمية داخل السجون و/أو التشريعات التي يُمكن أن تُلقي بشخص ما في السجن. ستناقش الفقرات التالية مدى فعالية سياسات الأمن التقليدي في التعامل مع السجناء المتطرفين في السجون، وضمان عدم مساهمة هذه السياسات في جعل بيئة السجن أرضاً خصبة للتطرف، وإن كان بشكلٍ غير مقصود.

بينما تمتلك السجون وأنظمة المراقبة القضائية امكانية تأدية دور رئيسي في الجهود المبذولة لمحاربة التطرف وإعادة التأهيل، إلا أنَّ هنالك حاجة ملحّة إلى إجراء نقاش حول السياسات الأمنية التقليدية وكيفية تعاملها مع السجناء المتطرفين داخل السجون. **تتخذ هذه السياسات شكلين: شكل تشريعي وأخر اجرائي.** بينما يتعلق الشكل التشريعي بالقوانين والأنظمة التي تنظم فترات العقوبات ومبررات الاتهام على سبيل المثال، يتعلق الشكل الاجرائي بالترتيبات داخل السجون بعد أن يتم توقيف الفرد أو الحكم عليه.

تقدم الجزائر مثالاً جيداً على الشكل الأول. وفقا للتقرير القُطري لعام ٢٠١٦ المتعلّق بالإرهاب، فإنّ "قانون العقوبات الجزائري وضّح العقوبات، بما في ذلك الغرامات المالية وعقوبة السجن، المفروضة على أي شخص يخطب في المساجد ما لم يكن إماماً مُعيّناً من الحكومة. وتُراقب الحكومة الجزائرية المساجد تحسباً لوقوع أي جرائم متصلة بالأمن وتمنع استخدام المساجد كأماكن اجتماع عامة خارج أوقات الصلاة العادية."[61] وتجدر الإشارة هنا إلى أنَّ هذه التدابير تُفهم بشكل أفضل من خلال وضعها في سياق "العقد الأسود"[62] الذي عانت فيه الجزائر من حربٍ أهلية استمرت ١٠ سنوات وخلّفت ما يُقارب الـ ٢٠٠،٠٠ قتيلاً من المدنيين، حيث خاضت الحكومة معركة شرسة ضد عدد من المتمردين الإسلاميين. وبينما تُشير بعض الاقتراحات إلى التجربة الجزائرية على أنّها درسٌ مستفاد محتمل، ويمكن لتجربتها أن

---

[57] منظمة What's in Blue، أفكار عن العمل الذي يقوم به مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (كانون الأول/ديسمبر، 2015) متاح على الرابط: https://www.whatsinblue.org/2015/12/adoption-of-resolution-on-youth-peace-and-security.php

[58] سوبرانا دات دكونها، منكوبون بمعدل بطالة تصل 30%، يتجه الشباب العربي إلى الشركات الناشئة لالتقاط حبل النجاة، مجلة فوربس (أيار/مايو، 2017)، متاح على الرابط: https://www.forbes.com/sites/suparnadutt/2017/05/11/can-startups-drive-new-job-growth-in-the-mena-region-where-youth-unemployment-rate-is-30/#229b5d2b34f4

[59] حبيب أحمد، مساهمات التمويلات الإسلامية المقدّمة إلى خطة التنمية المستدامة لعام 2030، (تشرين الثاني/نوفمبر، 2017)، متاح على: http://www.un.org/esa/ffd/high-level-conference-on-ffd-and-2030-agenda/wp-content/uploads/sites/4/2017/11/Background-Paper_Islamic-Finance.pdf

[60] مارجريت ويليامز، *الشباب، والسلام والأمن:* خطة جديدة للشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مجلة الشؤون الدولية الصادرة عن جامعة كولومبيا (حزيران/يونيو، 2016)، متاح على الرابط: https://jia.sipa.columbia.edu/youth-peace-security-new-agenda-middle-east-north-africa وثيو دولان، برنامج واقعي حول بناء السلام للشباب العراقي يلقى رواجاً في المنطقة العربية، معهد السلام الأمريكي (أيلول/سبتمبر، 2013)، متاح على الرابط: https://www.usip.org/publications/2013/09/peacebuilding-reality-show-iraqi-youth-gains-pan-arab-appeal

[61] وزارة الخارجية الأمريكية، تقارير قطرية حول الارهاب 2016 (تموز/يوليو 2016)، متاح على الرابط: https://www.state.gov/documents/organization/272488.pdf, صفحة 174.

[62] ميريام لوي، الجزائر من 1992إلى 2002: تحليل الحرب الأهلية، في فهم الحرب الأهلية: أفريقيا، منشورات البنك الدولي، 2005، منشور متاح مجاناً على الرابط: https://books.google.jo/books?id=OnGQQVuIBjgC&pg=PA221&source=gbs_toc_r&cad=4#v=onepage&q&f=false

تُقدم حل محتمل للأزمة الجارية في سوريا،[63] فإنّ هنالك عدد كبير من الدراسات والتحليلات التي ترى أنّ الندوب التي خلّفها هذا العقد الأسود من العنف لم تندمل بعد.[64]

في كلتا الحالتين، تبقى الحقائق ثابتة: وهي أنّ الدولة تبنت تعريفات واسعة للإرهاب، غذَّت بقلقٍ متزايد الحديث عن أنّ هذه التعريفات يُمكن أن تشتمل على أعمال نابعة عن المعارضة السياسية السلمية، بعيداً عن الإرهاب. كما أنها تبنت أحكام اجراءات جنائية أدّت إلى تخفيض القيود المفروضة على التحقيق في الجرائم الموصوفة بأنّها جرائم إرهاب، وفقا لتقرير صادر عن مكتبة الكونغرس القانونية.[65] هذا وتنص المادة ٨٧ مكرر من قانون العقوبات الجزائري أنّه يجب معاقبة أي شخص يُشيد أو يُشجّع أو يُموّل الأعمال الإرهابية بأي من الوسائل بالسجن مدة تتراوح من خمس إلى عشر سنوات سنوات وغرامة مالية تتراوح بين ١٠،٠٠٠ دينار جزائري (أي ٨٤٠ دولار أمريكي) و٥٠٠،٠٠٠ دينار جزائري (أي ٤،٢٠٠ دولار أمريكي).[66]

التمحيص في أمثلة إقليمية أخرى يعكس مسارا مشابه. مؤخراً، أُجريت تعديلات قانونية صدرت في دولة الامارات العربية المتحدة تقضي بتجريم تنظيم الاجتماعات الدينية "غير المصرّح بها" والتي تشمل تجمعات تلاوة وحفظ القران، ويُمكن أن يتم إيقاع عقوبة السجن لمدة ثلاث سنوات على الأفراد المخالفين وتغريمهم مبلغ ١٣٦٠ دولار أمريكي.[67] في المغرب، وبعد وقوع تفجيرات الدار البيضاء الانتحارية في أيار/مايو ٢٠٠٣، جرت المصادقة على عدّة تدابير قانونية مثيرة للجدل سهلت اعتقال والحكم على ٣٠٠٠ شخصاً بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠١٧. تم الحُكم على بعضهم لاحقاً بالإعدام أو سجنهم لفترات طويلة.[68] من الجدير بالذكر أنّه في عام ٢٠١٤ تم إضافة أحكام أخرى متعلقة بالمغاربة الذين يُقاتلون لصالح الجماعات المتطرفة في الخارج والمتوقع عودتهم للمغرب.

أمّا بالنسبة للجانب الاجرائي، يقول حامد السيد أنّ "زيادة أعداد الأفراد المعتقلين والمتهمين بأنشطة ذات صلة بالإرهاب أدى الى زيادة القلق حول إمكانية تحويل السجون الى ميادين للتجنيد للأنشطة الارهابية، وتحويل مراكز الاحتجاز إلى "مؤسسات لتعليم الإرهاب" أو الى "جامعات للجهاد."[69] وتقدم تونس مثالاً حول هذه النقطة. حيث يصف أحد السجناء المحكومين بتهمة السرقة في سجن الرابطة في تونس الوضع قائلاً: "المجنّدون موجودون هنا في كل مكان، في الأروقة، والممرات والزانزين. وحاولوا التحدّث معي عشرات المرات. قالوا لي أنه إذا أردت العيش بسلام فمن الأفضل لي أن اتبع الطريق الذي كانوا سيرشدوني إليه.[70] ومن المهم ذكره أنّ هذه مسألة إقليمية لا تقتصر على تونس فحسب. ففي

---

[63] ياسمينا علوشي، هل هناك حل لسوريا في ضوء تجربة الحرب الأهلية الجزائرية؟، موقع ميدل إيست مونتر (كانون الثاني/يناير 2017)، متاح على الرابط:https://www.middleeastmonitor.com/20170114-is-there-a-solution-for-syria-to-be-found-in-the-algerian-civil-war/ ومايكل جي ويليس، دروس مستفادة من "العقد الأسود" في الجزائر، صحيفة السياسة الخارجية (كانون الثاني/يناير 2014)، متاح على الرابط:https://foreignpolicy.com/2014/01/31/lessons-from-algerias-dark-decade/

[64] طارق تشيلالي، الجزائر لم تشفى بعد من ندوب العقد الأسود، موقع أخبار الخليج (أيلول/سبتمبر 2017)، متاح على الرابط: https://gulfnews.com/news/mena/algeria/algeria-yet-to-heal-from-black-decade-scars-1.2093062
دجاميلا ألود خطاب، "العقد الأسود" ما زال يلقي بظلاله على الجزائر، قناة الجزيرة (تشرين الثاني/نوفمبر 2015)، متاح على الرابط: https://www.aljazeera.com/news/2015/11/black-decade-weighs-heavily-algeria-151102100541203.html. إليانور بيردسلي، العقد الأسود الجزائري ما زال يلقي بظلاله على الجزائر، محطة الإذاعة الوطنية العامة (نيسان/أبريل 2011)، متاح على الرابط: https://www.npr.org/2011/04/25/135376589/algerias-black-decade-still-weighs-heavily

[65] مكتبة الكونغرس القانونية،أيلول/سبتمبر 2015، متاح على الرابط: http://www.loc.gov/law/help/counterterrorism/response-to-terrorism.pdf

[66] نفس المرجع، يمكن تصفح النص الكامل لقانون العقوبات الجزائري مع المادة 87 مكرر على الرابط (باللغة العربية):http://www.wipo.int/edocs/lexdocs/laws/ar/dz/dz020ar.pdf

[67] محمد الخريجي، الامارات العربية المتحدة تتخذ إجراءات جديدة لمحاربة التطرف، العرب الأسبوعية (كانون الاول/ديسمبر 2017) متاح على الرابط: https://thearabweekly.com/uae-takes-new-measures-fight-radicalisation

[68] مصباح محمد، قيود تجربة المغرب لمواجهة التطرف العنيف بشكل شامل، مركز كراون لدراسات الشرق الأوسط، جامعة براندیس (أيار/مايو 2018)،متاح على الرابط: https://www.brandeis.edu/crown/publications/meb/MEB118.pdf

[69] حامد السيد، محاربة التطرف: تجارب في أوروبا والعالم العربي، الكتاب السنوي لـ IEMED- Mediterranean ، عام 2017، متاح على الرابط: http://www.iemed.org/observatori/arees-danalisi/arxius-adjunts/anuari/med.2017/IEMed_MedYearbook2017_deradicalization_europe_arab_ElSaid.pdf

[70] جيرمي فيلكوسكي، التطرف في زنازين السجون في فرنسا وتونس، العرب الجديد (نيسان،2018)، متاح على الرابط: https://www.alaraby.co.uk/english/Comment/2018/4/16/Radicalisation-in-prisons-cells-in-France-and-Tunisia

النهاية، لا يمكن إنكار حقيقة أنَّ أبرز الشخصيات المرتبطة بالجماعات المتطرّفة العنيفة مثل داعش والقاعدة كانوا قد اعتنقوا أفكارهم المتطرفة وعززوها داخل السجون العربية؛ ومن بينهم أيمن الظواهري أثناء سجنه في مصر، وناصر الوحيشي في اليمن، وأبو مصعب الزرقاوي في الأردن، وأبو بكر البغدادي في العراق.[71]

وبالتالي، يُمكن القول أن المقاربات الأمنية التقليدية المرتكزة على الدولة، في شقيها التشريعي والإجرائي، تغذي الكراهية الموجودة ويُمكنها أن تزرع أيدولوجيات متطرفة، سواء عن طريق تقييد بعض الحريات وتعزيز مشاعر التهميش بين الدولة ومواطنيها، بما في ذلك الشباب والفئات المجتمعية الأخرى،[72] أو من خلال الأخطار التي تُثيرها مثل هذه السياسات من خلال منهجيات "المراقبة" أو "العقاب" القاسية، والتي يُمكن القول أنها تؤدي إلى نتائج عكسية.

3.4 التهديدات العابرة للحدود

إنَّ عدم نجاعة المقاربة الأمنية التقليدية المرتكزة على الدولة في التعامل مع التهديدات العابرة للحدود هو أحد الانتقادات الإضافية الموجهة لهذه المقاربة. يستند هذا الانتقاد على الطبيعة المتغيرة للتهديدات الأمنية التي تشمل مثالاً وليس حصراً: التطرف العنيف، والجرائم المنظمة، والتغير المناخي، والهجرة الجماعية وتحديات الأمن الإلكتروني. فعلى سبيل المثال، يتوقع أن يؤدي خطر التدهور البيئي، الذي يدفع الناس إلى الابتعاد عن السبل التقليدية لكسب معيشتهم، مثل القطاع الزراعي في العراق،[73] إلى فرض تحديات متزايدة على استقرار المنطقة، ومن المؤكد أن تؤثر تلك التحديات على مناطق أخرى بشكل عابر للحدود العراقية.

علاوة على ذلك، توصل باحثون في معهد ماكس بلانك الألماني للكيمياء الحيوية ومعهد قبرص في نيقوسيا بأنَّ "منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يمكن أن تشهد درجات حرارة مرتفعة من شأنها أن تهدد معيشة السكان."[74] كما يتوقع الباحثون أن تشهد أعداد اللاجئين بسبب التغير المناخي [لاجئي المناخ] زيادة حادة في المستقبل،[75] يتوقع البعض وصولها إلى عشرات الملايين بحلول عام ٢٠٥٠ وذلك هرباً من ارتفاع مستوى البحار أو بسبب زحف الجفاف إلى حقولهم. وبحلول منتصف القرن الحالي، من المتوقع أن نشهد ثمانين يوماً شديد الحرارة سنوياً بدلاً من ستة عشر يوماً كما هو الحال الآن، مما يؤدي الى موجات حر مطولة وعواصف غبارية تُرابية ستؤدي إلى تدهور في ظروف المعيشة بشكلٍ كبيرٍ في المنطقة، وذلك وفق الباحث المتخصص في علوم الغلاف الجوي يوهانز ليلفيلد.[76]

من المتوقع أيضاً أن يستمر ارتفاع درجات الحرارة الذي أدى إلى هطول أمطار متفرقة وفيضانات، إن لم تشتد حدته. على سبيل المثال، كتبت لاكشيني ميندز حول العدد المتزايد للفيضانات الكبرى التي حدثت في المملكة العربية السعودية منذ ٢٠٠٩، مشيرة الى أنَّه وفقاً لقاعدة البيانات الدولية للكوارث،[77] تسبب الفيضان المفاجئ الذي حدث في مدينة جدة عام ٢٠٠٩ بأكثر من ١٠٠ حالة وفاة وأضرار مادية قدرت بـ ٩٠٠ مليون دولار أمريكي أو أكثر.[78] وبالمثل، تضيف الكاتبة

---

[71] رنيم حنوش، عندما تصبح السجون بؤراً للتطرف الديني،الشرق الأوسط (حزيران/يونيو 2015)،متاح على الرابط: https://aawsat.com/home/article/383836/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%AC%D9%88%D9%86-%D8%B9%D9%86%D8%AF%D9%85%D8%A7-%D8%AA%D8%BA%D8%AF%D9%88-%D8%A8%D8%A4%D8%B1%D9%8B%D8%A7-%D9%84%D9%84%D8%AA%D8%B7%D8%B1%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%86%D9%8A (باللغة العربية)

[72] دافيد زوشينو، في الوقت الذي تخرج فيه داعش من العراق، يبقى السنة كالغرباء، نيويورك تايمز (تشرين الاول/أكتوبر 2017)، متاح على الرابط: https://www.nytimes.com/2017/10/26/world/middleeast/iraq-isis-sunni.html

[73] مجلة ذي إيكونوميست، التغير المناخي يجعل العالم العربي أكثر بؤساً، (أيار/مايو 2018)، متاح على الرابط: https://www.economist.com/middle-east-and-africa/2018/05/31/climate-change-is-making-the-arab-world-more-miserable

[74] جمعية ماكس بلانك، من المتوقع حدوث هجرة جماعية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بسبب المناخ، (أيار/مايو 2016)، متاح على الرابط: https://phys.org/news/2016-05-climate-exodus-middle-east-north-africa.html

[75] نفس المرجع.

[76] جمعية ماكس بلانك، من المتوقع حدوث هجرة جماعية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بسبب المناخ، (أيار/مايو 2016)، متاح على الرابط: https://phys.org/news/2016-05-climate-exodus-middle-east-north-africa.html

[77] يمكن الدخول الى قاعدة بيانات الكوارث الدولية من خلال الرابط: https://www.emdat.be/

[78] لاكشيني ميندس، ندرة المياه المتوقعة أن تتفاقم، منصة الشرق الأوسط للطبيعة (كانون الاول/ديسمبر2017)، متاح على الرابط: https://www.natureasia.com/en/nmiddleeast/article/10.1038/nmiddleeast.2017.172

بأنَّ "هطول الأمطار بشكلٍ غير مستقر يزيد تكرار وشدة الجفاف. وعلى سبيل المثال، كان الجفاف الذي ضرب سوريا خلال الفترة من ٢٠٠٧ حتى ٢٠١٠ الأعنف منذ ١،١٠٠ سنة وتسبب بخسائر اقتصادية كبيرة ونزوح أكثر من مليون شخص."[79]

يتضح إذن بأنَّ المخاطر الأمنية غير التقليدية بالكاد يمكن معالجتها أو التخفيف من حدتها من خلال اتباع المقاربة الأمنية التقليدية المرتكزة على الدولة. وهذه ليس بمخاطر مصدرها دول أخرى، أو جيوش منظمة، أو مجموعة من المتمردين أو المتطرفين. بل هي تهديدات طبيعية وجودية تستدعي التركيز بشكلٍ أكبر على جهود الأمن الانساني بمقابل الأمن التقليدي المرتكز على الدولة. وتجدر الإشارة إلى إنَّ سياسات الأمن التقليدية المرتكزة على الدولة بارعة في التعامل مع التهديدات المكانية المحدودة. لكن مع ذلك، وكما تبين في بعض الأمثلة المذكورة أعلاه، فإنَّ معظم التحديات الأمنية العالمية التي يواجهها العالم في الوقت الحاضر ليست محدودة أو مكانية. وفي هذا السياق، يُجادل البعض بأنَّ "حوكمة ومنظومة الأمن الحديثة التي تحدث في الشبكات الضيقة والسرية[80] وتحاول ربط الفاعلين المختلفين على مستويات حوكمة مختلفة هي سطحية،"[81] الأمر الذي يقيد من قدرتها المكانية على التعامل مع هذه المخاطر غير التقليدية التي تتجاوز حدود الشبكات. وبعبارة أخرى، فإنَّ مقاربات الأمن التقليدية المرتكزة على الدولة تؤدي إلى تضييق نطاق إدارة الأمن بمفهومه الأشمل، حيث تحدث في الدوائر الصغيرة لصانعي القرار، وهي دوائر شديدة المركزية، والبيروقراطية، وعادةً ما تكون سرية.

وبتخطي الحدود الجغرافية، فانه يجب أخذ الشواغل والقلائق الأمنية الناتجة عن الفضاء الإلكتروني في عين الاعتبار. على سبيل المثال، توسعت نظرية الردع التقليدية الآن، والتي كانت تقتصر سابقاً على النطاق العسكري فقط، لتشمل أمن الفضاء الإلكتروني أيضاً.[82] هذا وتفيد التقارير أن الخليج العربي هي منطقة نزاع نشطة في الفضاء الإلكتروني. وفقاً لتقرير سيمانتك لمخاطر أمن الانترنت،[83] فإنَّ المملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة هما أكثر دولتين من دول منطقة غرب اسيا وشمال افريقيا تعرضاً لهجمات تطالب بالفدية، حيث يسرق المجرمون الإلكترونيون الملفات ويقومون بتشفيرها من أجل دفع فدية معينة. وتبعاً لذلك، ارتفع متوسط ما يُدفع عالمياً كفدية عام ٢٠١٦ بنسبة ٢٦٦ بالمئة، حيث طلب المجرمون الإلكترونيون ١،٠٧٧ دولار أمريكي للضحية الواحدة بالمتوسط مقارنةً مع ٢٩٤ دولار أمريكي في السنة الماضية.[84] ومما لا يقبل الشك، فإنَّ هذه المخاطر الناشئة تضيف بعداً جديداً وكاملاً لديناميات النزاع وتتطلب معرفة تقنية لا يمتلكها بالضرورة معظم واضعي سياسات الأمن التقليدية بدون مساعدة القطاع الخاص وباقي أصحاب المصلحة، مثل: مراكز الفكر والأبحاث، ومنظمات المجتمع المدني، ومقدمي خدمات أمن الفضاء الإلكتروني...الخ. وبذلك، فإنَّ إعادة تصور وصياغة ومقاربة مفهوم الأمن هو أساس هذا الجهد.

---

[79] نفس المرجع.

[80] مراجعة كتاب بقلم مارك رينارد "إدارة الأخطار التي لا تعترف بالحدود:الأمن غير التقليدي وسياسات تحول الدولة" تأليف شاهر حميري ولي جونز (شباط/فبراير 2016)، يمكن إيجاده عبر الرابط: https://onlinelibrary.wiley.com/doi/full/10.1111/padm.12245

[81] نفس المرجع.

[82] يمكن ايجاد المزيد من المعلومات حول هذا النقاش في المادة التالية: انجريت بنديك و توبياس ميتزجر، "نظرية الردع في قرن الإنترنت"، المعهد الألماني للشؤون الدولية والأمنية، أيار 2015، جرى تصفحها في حزيران/يونيو 2018 عبر الرابط التالي: https://www.swp-berlin.org/fileadmin/contents/products/arbeitspapiere/Bendiek-Metzger_WP-Cyberdeterrence.pdf

[83] يمكن الإطلاع على تقرير مخاطر أمن الإنترنت الذي أعدته شركة سيمانتك عبر الرابط التالي:
https://www.symantec.com/content/dam/symantec/docs/reports/istr-22-2017-en.pdf

[84] عمار دويكار، الشركات التجارية في دول مجلس التعاون الخليجي تواجه عجزا كبيراً في أمن الفضاء الالكتروني، موقع العربي الجديد (حزيران/يونيو 2017)، متاح على الرابط التالي: https://www.alaraby.co.uk/english/comment/2017/6/12/gcc-businesses-are-facing-a-major-cybersecurity-deficit

4. إعادة تصور مفهوم الأمن

بهدف إعادة تصور مفهوم الأمن، سيستعرض هذا الجزء مقاربة أمنية بديلة ترتكز على الإنسان (الفرد) وتضع الشباب في صميم اهتمامها، بخلاف المقاربة الأمنية التقليدية المرتكزة على الدولة والتي جرت مناقشتها حتى الآن. هذا الجهد مستوحى من ثلاثة استنتاجات. **أولاً، لم تنجح السياسات الأمنية التقليدية في تحقيق سلام إقليمي مُستدام. ثانياً، تفرض التهديدات الأمنية الناشئة تحديات للمقاربات الأمنية الحالية. ثالثاً، تستدعي التركيبة السكانية للمنطقة وضع فئة الشباب في صميم عملية وضع السياسات وتطوير البرامج.** والأهم من ذلك، يجب الإشارة إلى أنّ المنطقة لا تملك ترف صرف النظر عن الاستنتاجات المذكورة أعلاه، حيث إنّ التعامل مع هذه الاستنتاجات هو شرط أساسي لكي ينعم الجميع بمستقبل سلمي وشامل. ولتحقيق ذلك، على المنطقة تبني مقاربات الأمن الإنساني بدلاً من مقاربات الأمن التقليدي حيث أنّها أكثر شمولية، تضمن المكاسب والآفاق الانمائية، وتراعي طبيعة التهديدات العابرة للحدود، وتتعامل مع التحديات الأمنية بشكلٍ شاملٍ.

4.1 الشمولية

إنّ بديل التهميش هو الشمولية. تعتبر الشمولية عنصراً أساسياً في المقاربات الأمنية الإنسانية ويُمكن فهمها على مستويين. بشكل رئيسي، المقاربة الشاملة تخصص مساحة أكبر للتحاور مع الناس والتواصل معهم عن طريق وضع الأفراد وليس الدولة في صميم اهتمام البرامج والسياسات. من خلال ذلك، يمكن معالجة المظالم السياقية بشكل أكثر فعالية لأنّ المقاربة الأمنية الإنسانية الأشمل تعزّز من الإحساس بالملكية الوطنية ووتجدد طاقات الشباب في معالجة مخاوفهم.

ومن المهم الإشارة إلى أنّ هنالك أرض خصبة موجودة أصلاً لهذا التحول. حيث دفعت الإنتفاضات العربية التي اندلعت عام ٢٠١١ شريحةً واسعةً من العرب، وخصوصاً من الشباب، إلى قائمة المناقشات حول السياسة العامة والأجندات الوطنية، الأمر الذي أجبر معظم حكومات المنطقة على الإستجابة لحاجاتهم الإنسانية الفردية، حتى ولو بشكل مؤقت لإيقاف الاحتجاجات.[85] إنّ العراق[86] وسوريا[87] هما دولتان عربيتان معروفتان بتطبيق وتبني مقاربات أمنية تقليدية وصلبة بشكل كبير، وكلاهما يقدّم مثالاً على كيف أنّه يُمكن أن تُسفر مثل تلك المقاربات عن حوكمة غير تمثيلية تحفزُّ شعوراً واسعاً بالظلم، مما يؤدّي إلى صراعات مفتوحة وعنيفة.

يتعلّق المستوى الثاني بالنقاش حول الكفاءة الوظيفية للمؤسسات (Institutional Functionality). باختصار، **تضمن الشمولية عمل المؤسسات بطريقة تستوعب وتلبّي الحاجات والحقوق الأساسية للأفراد في المجتمع وبشكل ضامن للكفاءة المؤسساتية العالية.** يشمل هذا وصول جميع أفراد المجتمع إلى العدالة وإنفاذ القانون على قدم المساواة، ويشكل كلاهما عاملاً محدداً للأمن الشخصي والمجتمعي.

بالإضافة إلى ذلك، شكّل الاختلال الوظيفي المؤسسي في المنطقة (Institutional Dysfunctionality)، الذي يتجلى في تصاعد مستويات الفساد والبيروقراطية غير الكفؤة، مصدراً هاماً للغضب وعدم الرضا الإقليمي وبذلك ساهم في حالة انعدام الاستقرار.[88] في هذا الصدد، أظهرت دراسة أجريت عام ٢٠١٦ توضح آراء مئة وخمسة خبراء من جميع الدول العربية تقريباً، بشكل واضح أنَّ التحديات السياسية المحلّية، مثل الاستبداد، والفساد، وغياب المساءلة، تُعطى الأولوية

[85] تشارلز دبليو ديون، حقوق الإنسان، والديمقراطية، والشرق الأوسط المتغير: تقرير حالة، المركز العربي واشنطن دي سي (حزيران /يونيو 2018)، متاح على الرابط: http://arabcenterdc.org/policy_analyses/human-rights-democracy-and-the-changing-middle-east-a-status-report/

[86] زيد العلي، كيف دمّر المالكي العراق، السياسة الخارجية (حزيران/يونيو 2014) متوفر على: https://foreignpolicy.com/2014/06/19/how-maliki-ruined-iraq/

[87] هاشم عصيران، كيف يُمكن للطائفية المساعدة في تفسير الحرب السورية، موقع Syria Deeply (آذار/مارس 2018)، متاح على الرابط: https://www.newsdeeply.com/syria/articles/2018/03/06/how-sectarianism-can-help-explain-the-syrian-war

[88] روجر سابسفورد، وجيراسيموس تسوراباس، وباميلا أبوت، واندريا تيتي، الفساد، والثقة، والشمول، والتماسك الاجتماعي في شمال إفريقيا والشرق الأوسط، شركة سبرنغر الإعلامية (كانون الأول/ديسمبر 2017)، متاح على الرابط: https://link.springer.com/content/pdf/10.1007%2Fs11482-017-9578-8.pdf

على حساب التحديات الجيوسياسية الخارجية مثل النزاعات الإقليمية، والصراعات الطائفية، والتدخلات العسكرية الخارجية.[89] هَدَفَتْ صرخات المتظاهرين ذائعة الصيت التي نادت بإحقاق الكرامة الإنسانية خلال الإنتفاضات العربية إلى إنهاء جميع أشكال التهميش، والفساد، وإستغلال الحقوق وعدم ضمانها من قِبل الدول، والسياسات الطائفية. يجب ترجمة ذلك إلى مقاربات أمنية إنسانية، متمركزة على الأفراد وضمان كرامتهم الإنسانية، **والتي ستحرر المنطقة من شبكة مركبة من الفرص الضائعة والظلم وغياب العدالة، بدلاً من الوقوع في شِراكها.**

4.2 ضمان التنمية

اعتبر المجلّد الخامس في سلسلة تقارير التنمية البشرية العربية أنَّ الأمن الإنساني هو "الحارس الخلفي للتنمية الإنسانية. حيث أنَّ التنمية الإنسانية تُعنى بتطوير قدرات وفرص الأفراد، ويُركّز الأمن الإنساني على تمكين الناس من احتواء أو درء الأخطار التي تهدد حياتهم، ومعيشتهم، وكرامتهم الإنسانية."[90] يؤدي إطار دمج الأمن مع التنمية دوراً أساسياً في ضمان الاستقرار الإقليمي، لأنّ عدم الإستقرار يرتبط بعلاقة سببية مع الفراغات الناشئة في التنمية بجميع أنواعها.

كما يؤّكد تقرير صدر مؤخراً عن مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية يُناقش مجموعة العوامل المؤثرة على الاستقرار في العالم العربي على نفس الحُجة. يُشير التقرير إلى إرث التنمية والنمو الاقتصادي غير الكافي كأسباب رئيسية مسؤولة عنها الدول وقد أفضت إلى حالة انعدام الاستقرار الإقليمي.[91] جرى التطرق لتحدي التنمية بشكل أكبر في تقرير لاحق أصدره المركز نفسه، حيث ورد فيه: "إنّ العديد من الدول العربية متخلّفة بشكل كبير في مجال التنمية الاقتصادية والإدارة الفعّالة وتعاني في نفس الوقت من ضغط سكّاني خطير، وتواجه حالة "تضخّم" شبابي كبيرة، ومشاكل في التوظيف، كما لم تتمكن من خلق أنماط توزيع الدخل المتسمة بالعدالة والتوزان لتلبية احتياجات شعوبهم."[92] كما يُشير التقرير إلى أنّ الدول لم تستثمر بشكل كافي في خدمات البنية التحتية، والصحة، والتعليم، وعليه، فيجب أن تتحمل الدولة مسؤولية انعدام الأمن الإنساني واحتمال انعدام الاستقرار الناتج عن ضعف/غياب هذه الخدمات.[93]

يأتي ذلك في الوقت الذي يرتفع فيه الإنفاق العسكري في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. يُشير معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام إلى زيادة في الإنفاق العسكري في المنطقة بنسبة ٦.٢ بالمئة في عام ٢٠١٧.[94] وما يفوق ذلك خطراً أنّ المعهد أفاد أيضا بأنّه "في عام ٢٠١٧، كان الإنفاق العسكري بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي (ما يُعرف بـِ "العبء العسكري") هو الأعلى في منطقة الشرق الأوسط مقارنةً بباقي العالم، وقُدِّرَ نسبته بـ ٥.٢ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة. بينما لم تُخصص أي منطقة أخرى في العالم أكثر من ١.٨ بالمئة من ناتجها المحلي الإجمالي للإنفاق العسكري.[95] بالتالي، تشهد هذه الأرقام بأنَّ المقاربة الأمنية التقليدية التي تتمركز حول الدولة بشكل صارم هي المقاربة الأمنية المهيمنة على المشهد في المنطقة، ويأتي هذا على حساب التوجّه إلى تبني وتنفيذ مقاربة أمنية إنسانية تتمركز حول الفرد. يضمن هذا التوجّه اللاحق تطوير برامج ووضع سياسات فعّالة فيما يتعلّق بالركائز السبعة المكوّنة

---

[89] بيري كاماك ومروان المعشر، الأصوات العربية حول تحديات الشرق الأوسط، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي (شباط/فبراير 2016)، متوفر على: http://carnegieendowment.org/files/ArabExperts_Survey_English_final.pdf

[90] بيري كاماك ومروان المعشر، الأصوات العربية حول تحديات الشرق الأوسط، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي (شباط/فبراير 2016)، متوفر على: http://carnegieendowment.org/files/ArabExperts_Survey_English_final.pdf

[91] أنتوني هـ. كوردسمان، الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: مجموعة القوى التي تشكل الاستقرار في المستقبل، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (آذار/مارس 2018)، متاح على الرابط: https://csis-prod.s3.amazonaws.com/s3fs-public/publication/180403_Stability_in_MENA_Region_slides.pdf?rZU5QTupJNjeGE6GU7uv0WTAwmmDs.KD

[92] أنتوني هـ. كوردسمان، تعزيز الاستقرار في العالم العربي، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (أيار/مايو، 2018)، متاح على الرابط: https://csis-prod.s3.amazonaws.com/s3fs-public/publication/180514_Improving_Stability_Arab_World.pdf?XsBivrGCCqcDxkkrhco2DLgMiRWyxhlX

[93] نفس المرجع.

[94] معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، ما زال الإنفاق العسكري العالمي مرتفعا بما يُقدّر بـ 1.7 تريليون دولار (أيار/مايو 2018)، متاح على الرابط: https://www.sipri.org/media/press-release/2018/global-military-spending-remains-high-17-trillion

[95] نفس المرجع.

للأمن الإنساني التي تم ذكرها سابقاً في التقرير، وشملت ركائز اقتصادية، وغذائية، وصحية، وبيئية، وشخصية، وسياسية، ومجتمعية.[96]

تتطلب مواجهة تحديات التنمية وجود مقاربة أمنية إنسانية أوضح. وخلاصة القول، إنّ وجود تدابير أمنية إنسانية أكثر قوة هو عامل أساسي في إنجاز أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر.[97] يُعنى الأمن الإنساني بالأسباب الجذرية للتهديدات المختلفة على النحو الموضح في الركائز السبعة للأمن الإنساني. إضافةً، لا تتعامل مقاربات الأمن الإنساني مع كل مشكلة على حده، بل تتّبع نهجاً شمولياً يجمع في معالجته بين التهديدات الأمنية التقليدية/المادية والمشاكل الاجتماعية الاقتصادية الهيكلية الأوسع نطاقاً. يمكن لهذا النهج أن يشجع على تنفيذ استجابات تنموية مستهدفة وسياقية للتخلص من مسببات ودوافع انعدام الأمن. وفي المقابل، يسهم ذلك في بناء وتعزيز القدرة على الصمود على المستوى المحلي. جدير بالذكر أنّ المجتمعات التي تتمتع بالقدرة على الصمود تؤدي دوراً محورياً في الحفاظ على السلام ليس فقط على مستوى القواعد الشعبية بل على المستوى القومي أيضاً، الأمر الذي يعزز استقرار المنطقة في نهاية المطاف.

ويتمثل الفارق الإضافي هنا في كيفية أنّ الأفراد الذين جرى تمكينهم، والنضال من أجل تحقيق تنمية عالمية مستدامة، والهياكل الوظيفية المؤسسية الناتجة عن مقاربات الأمن الإنساني **تعزز بضعها البعض**. وبالمثل، فإنّ عدم التمكين، وحضور التنمية غير المتكافئة، وفشل الكفاءة الوظيفية للمؤسسات تعزز بعضها البعض أيضا في حال إتباع مقاربات أمنية تقليدية ترتكز على الدولة. وبالتالي، تقف المنطقة أمام اتخاذ خيار وجودي، وهو خيار يملك القدرة على تلبية احتياجات الأمن وتحدياته البنيوية في المنطقة، إضافةً إلى حاجاتها الإنمائية.

[96] نفس المرجع.
[97] الأمم المتحدة، دليل تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2018، متاح على الرابط: https://sustainabledevelopment.un.org/sdgs

5. استنتاجات

بحثت هذه الورقة في العلاقة بين السلام والأمن الإقليميين، مفاضِلَةً بين المقاربة الصلبة للأمن وتلك الإنسانية، مع التركيز بشكلٍ خاص على فئة الشباب. خلال أربعة أجزاء رئيسة، سعت هذه الورقة إلى اثبات كيف أن تغليب المقاربة الأمنية التقليدية الصلبة قد جاء على حساب مقاربات الأمن الإنساني الأكثر إستدامة وشمولية، وقد أدى هذا في نهاية المطاف إلى تعزيز حالة انعدام السلام والاستقرار في المنطقة وتعريض الشباب إلى المخاطر وإمكانية الاستضعاف بشكلٍ أكبر.

في الجزء الأول، تم توضيح القضايا التعريفية المتعلّقة بالشباب والأمن. حيث جرى وضع قراءة لمفهوم الأمن بناءً على مفهوم "محور التركيز." وجرى تعريف الأمن الذي يركز على الدولة من خلال استخدامه للوسائل العسكرية لحماية المصالح الوطنية للدولة. أمّا بالنسبة للأمن الإنساني، جرى إبراز عدد من خصائصه الإصطلاحية المقبولة عموماً، بما في ذلك الخصائص التي تعتبر الفرد بأنّه وحدة التحليل الرئيسية، بدلاً من **الدولة**. وبالتالي، عرَّف ذلك الجزء الأمن على المستوى الفردي بطريقة تراعي الحاجات والحقوق الإنسانية. في الجزء الذي تلاه، جرى الإقرار بأنّ فئة الشباب لا تُشكّل مجموعة متجانسة، بل تعتبر هدفاً متحركاً يتسم بالتقاطع مع وجود فروقات جندرية واضحة بين الجنسين، الأمر الذي يُبرز الحاجة إلى وضع تعريفات أكثر ارتباطاً بالسياق الشبابي وتعكس التغيرات الطارئة على العقد الاجتماعي في المنطقة، والذي يبدو جلياً بأنه في مرحلة إعادة تشكل.

في الجزء الثالث، نُوقشت المقاربات الأمنية التقليدية في الإقليم. في أعقاب الإنتفاضات العربية التي اندلعت عام ٢٠١١، جرى تبني سياسات أمنية ومقاربة ترتكز بشكل أكبر على الدولة، الأمر الذي كان له آثار عكسية على السلام الإقليمي وآفاق التنمية. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ تعزيز اتباع المقاربات الأمنية التقليدية للتعامل مع القضايا الإقليمية هو أمرٌ لا يُبشّر بتحقيق الأمن والاستقرار على المدى المتوسط أو الطويل في المنطقة. في الواقع، تبيّن أنّ هذه المقاربات تُعزّز التهميش المنظم والإقصاء المؤسسي، ويغذي كلا الأمرين في نهاية المطاف الأزمة المُزمنة المتمثّلة في حالة الشعور بالظلم الإجتماعي وانعدام المساواة بشكل متكرر. جرى التأكيد على هذه الحجّة بشكلٍ إضافي من خلال مناقشة التطرّف في السجون وبعض التهديدات التي لا تعترف بالحدود الناشئة والتي تواجهها المنطقة، مثل الجهات الفاعلة من غير الدول التي تمارس العنف، والتغير المناخي، والتدهور البيئي، وتحديات الفضاء الإلكتروني.

استعرض الجزء الرابع حُجّةً نحو تبني مقاربة أمنية إنسانية تركز على الشباب. مدفوعاً باستنتاج ثلاثي مفاده أنّ السياسات الأمنية التقليدية لم تنجح في تحقيق سلام إقليمي مُستدام، ووجود تهديدات أمنية ناشئة تُشكّل تحدياً لنماذج الأمن التقليدية الحالية، وتركيبة سكانية وديموغرافية غير مسبوقة؛ شدد هذا الجزء على أنّ تطوير وتبني مقاربة أمنية إنسانية هو ضرورة ملحّة، وليس ترفاً. ببساطة، لا تستطيع المنطقة تحمّل عواقب مواصلة تبني مقاربات الأمن الحالية التي تركز على الدولة. وحول هذه النقطة، نُوقشت شمولية مقاربات الأمن الإنساني على المستويين الفردي والمؤسسي. بالإضافة إلى ذلك، ناقش ذلك الجزء كيف أنَّ مقاربات الأمن الإنساني تضمن تحقيق التنمية المستدامة عن طريق العمل بشكل شامل، على النقيض من التعامل مع كل قضية على حده، وفي تبنيها معالجة للأسباب الجذرية بدلاً من العوارض، وتقليل من العوائق التي تضعها الدول، بتبنيها للمقاربة الأمنية التقليدية، أمام تحقيق التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي.

بشكلٍ عامٍ، تسعى هذه الورقة إلى إدراك الفوائد التاريخية والسكانية للمنطقة المتمثلة بديموغرافيتها الشابة، وتدعوا إلى تبني مقاربة أمنية جديدة ترتكز على الإنسان، وتحديداً فئة الشباب، بدلاً من المقاربة الأمنية التقليدية المرتكزة على الدولة. إذ أن المقاربة الإنسانية للأمن تنظر إلى الشباب كفرصة، وإن كانت فرصة ضائعة حتى الآن، وليس تهديداً.

معهد
غرب آسيا وشمال أفريقيا

الجمعية العلمية الملكية، ٧٠ أحمد الطراونة ، عمان، الأردن | هاتف: ٩٦٢٦٥٣٤٤٧٠١+ | info@wanainstitute.org
www.wanainstitute.org